مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

نافذة بيع العملة وآلية العمل بها

بناءً على طلب النائب مصطفى خليل الكرعاوي

الباحثة
د. ساكار عمر علي

كانون الثاني ٢٠٢٣

الملخص التنفيذي:

يُعد استقرار أسعار الصرف احد الدلائل على الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن المحافظة على مستويات التضخم ، ان نافذة بيع العملة الاجنبية هي أحد الادوات التي تستخدمها الاقتصادات الريعية بإعتمادها على بيع النفط ، واستيراد المواد الاستهلاكية لتلبية حاجات المواطنين من السلع والخدمات، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان نافذة العملة لها طريقتين، هما : البيع النقدي والحوالات الدولية التي تنقسم الى إعتمادات مستندية ، وحوالات مباشرة .

لنافذة العملة ايجابيات، من حيث تلبية حاجات السوق، واستقرار سعر الصرف، وتعقيم الفائض النقدي، أما سلبيات النافذة، فهي؛ أن هناك فرق كبير في عمليات الاستيراد، حيث ان التحويلات لا تتفق مع ما تم استيراده من البضائع، فضلا عن ان المصارف لا زالت غير متطورة الى الآن، وضعف الرقابة، مما أدى الى تهريب اغلب الاموال، كما وان ارتفاع سعر الصرف بعد عام ٢٠٢٠ ادى الى تقليص الدخل الحقيقي للمواطن العراقي بسبب ان الانفاق العائلي يعتمد على المستوردات، وان ارتفاع سعر الصرف هو ضريبة غير معلنة.

أولاً: نافذة بيع العملة : ان مزاد العملات الأجنبية (FX) هو أداة السياسة النقدية التي يقوم البنك المركزي من خلالها ببيع وشراء العملات الأجنبية في سوق العملات الأجنبية بين المصارف، تستعملها الاقتصادات الناشئة ذات الطبيعة المتوسطة او الضعيفة، بهدف الحفاظ على استقرار الاسعار وسعر الصرف، وعادة تقوم الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعاني من ضعف في انظمتها المالية وهيكلها الاقتصادي باستخدام النافذة، حيث تكون السلطة النقدية بيد الدولة، وتُتبع سياسة سعر صرف ثابت بغية المحافظة على استقرار الأسعار المحلية في اطار الامكانات التي توفر الاحتياطيات الدولية المتآتية من صادرات النفط، والتي شهدت زيادة ملحوظة خلال السنوات التي تلت عملية التغيير بعد عام ٢٠٠٣ [١] .

ثانيا: آلية عمل نافذة بيع العملة :

يقوم البنك المركزي العراقي ببيع العملة الاجنبية عبر نافذة بيع العملة، وتجري هذه العملية في اطار علاقة البنك المركزي بالمصارف، إذ ان هذه المصارف لديها حسابات مفتوحة لدى البنك المركزي، وتذهب مبيعات النافذة وبشكل مباشر الى اشباع الطلبات الاعتيادية للقطاع الخاص الناتجة عن تطور النشاط الاقتصادي، كالدخل والاستيراد، والاستثمار، ولأغراض السفر والعلاج.

ومن المعروف عن مزاد العملة أو النافذة انها تستخدم من قبل تجار الاستيراد، وعن طريق مصارفهم الخاصة، حيث يتم فتح المزاد كل ايام الاسبوع عدا ايام العطل الرسمية، وتقدم العروض من قبل المصارف و شركات الصيرفة المجازه رسميا من البنك المركزي في ظرف مغلق، وتكون الاسعار محددة من قبل البنك المركزي، ثم يقوم البنك بدراستها وبعدها اما يقبل بها او يرفضها.

هناك طريقتان لعمل النافذة وهي :

١- المبيعات النقدية : وتتضمن المبيعات النقدية الى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل اهمها السفر والعلاج وغيرها.

٢- الحوالات الدولية : وتقسم الى الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية، إذ يتم تحول المبالغ الى الحسابات الخارجية للمصارف المشاركة في النافذة للقيام بعملية التمويل للقطاع الخاص[٢].

[١]- داغر، محمود محمد؛ واخرون ، ، أبحاث في الساسة النقدية المعاصرة مؤسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع بغداد ٢٠١٧
[٢]صلال و راضي تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على معدلات التضخم في العراق ٢٠١٩

ثالثاً: ايجابيات نافذة بيع العملة:

تمكن البنك المركزي من خلال آلية نافذة العملة تلبية احتياجات السوق من تمويل القطاع الخاص، فضلا عن فرض سعر صرف مستقر ومواجهة الكميات المطلوبة، وتعتبر هذه العملية احد ادوات السوق المفتوحة في السيطرة والتحكم في السيولة والنفقات العامة التشغيليه التي تولدها الموازنة العامة، فضلا عن تعقيم* الفائض النقدي .[٣]

رابعاً: سلبيات نافذة العملة:

تعرضت نافذة بيع العملة الى العديد من الانتقادات، بسبب تكلفتها للدولة مبالغ كبيرة من الدولارات يومياً، وهذا يسبب هدراً لاحتياطي البنك المركزي.

١- هناك شُبهات في حجم الاستيرادات الحقيقية، حيث ان اغلب مبالغ الدولارات تذهب الى الاسواق الموازية **.

٢- عمل القطاع المصرفي لا زال غير متطور وضعيف في الرقابة والتدقيق، فضلاً عن ان الهشاشة في هذا القطاع جعلت من نافذة العملة عرضة للفساد المالي والاداري.

٣- نتيجة الضعف الرقابي يتم استغلال النافذة لبيع العملة وتهريبها، وهذا ما يفسر عدم تطابق مبالغ الاستيراد للسلع والبضائع الداخلة الى البلد، مع مبيعات نافذه العملة في البنك المركزي.

ومن الجدير بالذكر، ان اقتصاديات البلدان المجاورة للعراق تمثل تهديداً دولياً، حيث أثرت في استقرار أسعار الصرف فيها، هذا الامر دفعها الى اتخاذ النقد الاجنبي في العراق ملجأ لسد النقص الحاصل في بلدانها من العملات الأجنبية، وبذلك فإن الفساد المالي والاداري في العراق الذي تغلغل الى المنظومة المصرفية يُعد السبب الرئيسي في ضياع وخروج مليارات الدولارات الى الخارج، مما أدى الى تفاقم الطلب ليس بدوافع حقيقية داخلية، وانما لأغراض خارجية ألقت بظلالها على عدم استقرار الاقتصاد العراقي.

---

* التعقيم: هو اجراء نقدي يقوم به البنك المركزي للحد من تأثير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية على المعروض النقدي.

[٣]- مروة محمد عودة المياحي & ,أ. د. اديب قاسم شندي. (٢٠٢٢). أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف-العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, *14*(44), 32-60.

** الاسواق الموازية: هو السوق التي يتم فيه شراء الاسهم وبيعها خارج قنوات التداول المعتادة ويكون التداول فيها غير رسمي بحيث لا تضاف عملياته على المؤشر الرئيسي في البورصة.

خامساً: هناك طرق اخرى بديلة لنافذة بيع العملة وهي:

١- رفع سعر صرف الدولار.

٢- خروج البنك المركزي من عمليات البيع.

٣- الأطلاق الكلي كما و نوعا.

٤- التقييد الجزئي.

٥- سقوف بيع الدولار والوثائق والمستندات. [٤]

سادساً: قيام البنك المركزي مع وزارة المالية باختيار الية رفع سعر الصرف:

لجأ البنك المركزي الى اتخاذ قرار برفع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي في أواخر سنة ٢٠٢٠ ، بسبب شروط البنك الدولي وللأزمة المالية التي تعرض لها العالم وخاصة العراق نتيجة جائحة كورونا، وما نتج عنه من انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، كل هذا أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب، وتلبية احتياجات المواطنين المتمثلة بالخدمات وبالنفقات التشغيلية ونفقات اخرى، كما وأن الاستمرار بسعر الصرف السابق الذي لا يتناسب بجميع الأحوال مع معدلات أسعار الصرف لدى الدول الأخرى، أصبح يشكل عائقاً كبيراً لإجراء التنمية الحقيقية وتعزيز التنافسية للإنتاج المحلي، وهذا الأمر دفع البنك المركزي إلى التفكير الجدي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف، الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات، وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك المركزي على تفادي استنزاف احتياطاته الأجنبية، والتي تمثل الرافعة المالية الأساسية للاستقرار النقدي في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار الحكومة والمسؤول عن مسك حساباتها[٥].

حققت ارتفاع سعر الصرف نقطتين ايجابيتن هما :

[٤]- مجيد ، زهراء كاظم ، الادوات البديلة نافذة بيع العملة ،كلية الادارة والاقتصاد ، مقالات تدريسين ، جامعة كربلاء ،٢٠٢٢.

[٥]- مروة محمد عودة المياحي & ,أ. د. اديب قاسم شندي. (٢٠٢٢). أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف-العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, *14*(44), 32-60.

- خفض الطلب على الدولار
- إضافة مبالغ إضافية للموازنة العامة للدولة.

<u>اما السلبيات التي واجهت ارتفاع سعر الصرف هي:</u>

- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة .
- انخفاض القوة الشرائية .
- تقليص الدخل الحقيقي للمواطن العراقي بسبب إنَّ الانفاق العائلي يعتمد على المستوردات.
- ان ارتفاع سعر صرف العملة يمثل ضريبة غير معلنة على الدخل.

لذا على السياسة المالية إعادة النظر بالسياسات الضريبية، لان الأخذ بمبدأ تخفيض قيمة العملة المحلية، وتطبيق الضرائب يوقع ضرراً كبيراً مضافاً على القوه الشرائية للمواطنين .

ان قرارات السياسة النقدية بشأن ارتفاع او انخفاض سعر الصرف يجب ان تكون، وفق برنامج واضح، يعمل على تغيير نمط الاقتصاد العراقي لدعم استقرار النقد والنشاطات الاقتصادية ، وان يكون هذا بالتنسيق مع السياسة المالية لمعالجة أي مشاكل ذات علاقة بكل ما يجري في الاقتصاد العراقي مع مراعاة مصلحة المواطن العراقي دون الاخذ بنظر الاعتبار رؤى اشخاص واحزاب منتفعين مهما كانت توجهاتهم التي لا ترى فيه الا مصالحهم[٦].

[٦]- سيف ناصر، محمود داغر & ,لورنس صالح. (٢٠٢٢). تطبيق نموذج التوازن العام الكلي على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). *Enterprenuership Journal For Finance and Bussiness*, 253-275 .

التوصيات:

١- ضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال السياستين المالية والنقدية.

٢- الحد من التوسع في حجم الاستيراد الخارجي، حيث ان هناك فارق كبير ما بين حجم الحوالات الى الخارج وبين قيمة البضائع الداخلة.

٣- مراقبة التشدد على المصارف المجازة باستخدام نافذة العملة من قبل البنك المركزي.

٤- الرقابة والتقيد بقوانين اجازات الاستيراد الممنوحة للشركات .

٥- الاعتماد على المنتجات المحلية من خلال دعم وتشجيع المصانع والمزارع والحيلولة دون اللجوء الى استيراد السلع الاستهلاكية .

٦- ضرورة الرقابة على الاسواق الموازية .

٧- تفعيل قانون من اين لك هذا .

٨- تفعيل جميع القوانين والتعليمات والانظمة الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير وفرض غرامات كبيرة مادية ومعنوية .

المصادر:

١- محمود محمد داغر، واخرون، أبحاث في الساسة النقدية المعاصرة مؤسة ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع بغداد ٢٠١٧.

٢- شاكر حمود صلال، وراضي، حسن خلف، تحليل اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على معدلات التضخم في العراق ٢٠١٩.

٣- مجيد ، زهراء كاظم ، الادوات البديلة نافذة بيع العملة ،كلية الادارة والاقتصاد ، مقالات تدريسين ، جامعة كربلاء ،٢٠٢٢.

٤- البنك المركزي ،قسم الدراسات والبحوث ، اتصال هاتفي بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٤.